













































ومشروعيتها ومقاصدها وآدابها في الإسلام، وأركان عقد البيع وشروطه في التجارة الإلكترونية، وبيان أنواع المعاملات الجائزة شرعاً و المعاملات المنهى عنها شرعاً في التجارة الإلكترونية، ويختص الجزء الأخير من هذه الدراسة بالإجابة عن بعض التساؤلات المتواترة المعاصرة حول التجارة الإلكترونية والإجابة عليها في ضوء الفتاوى الصادرة عن مجامع ومراكز وهيئات الفقه الإسلامي.

لقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج المكتبي الوثائقي بحيث قام باستقراء الوثائق والكتب المتعلقة بأحكام فقه المعاملات حول البيوع وآثارها وإظهار آراء الفقهاء حول النوازل فيما يتعلق في فقه المعاملات.

من خلال هذا المنهج خرج الباحث بهذه النتائج يجوز استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونحوها بشرط تجنبها لما هو محرم شرعاً، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها. يجوز إبرام العقود التجارية من خلال وسائل شبكات الاتصالات الإلكترونية بالصوت أو بالصورة أو بهما معها أو بالهاتف أو نحو ذلك، متى توافرت أركان وشروط العقد، وصدرت فتاوى تجيز التعاقد عن بعد بشرط إنجازها في نفس الزمن أي: الاتحاد الزمني لحظة تبادل الإيجاب والقبول، كما أجازت الشريعة الإسلامية التوقيع الإلكتروني متى كان موثقاً ومعتمداً من الجهات المعنية بالتجارة الإلكترونية. حرمت الشريعة الإسلامية نظام التجارة الإلكترونية بصيغ الرافعة والاختيارات والمستقبليات والمؤشرات لأنها تتضمن الربا والغرر والقمار.









لقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث الماهية المتعلقة بالتجارة بالصفة عامة والتجارة الإلكترونية بصفة خاصة، فمن خلال المشاكل والمسائل التي اشتملت على بعض التجار فيما يتعلق بالمسائل التجارية الإلكترونية أي التعاقد عبر وسائل الانترنت، فقد دعت الضرورة إلى دراسة هذا الموضوع وبيانه بشكل واضح ومبسط لمستخدمي الإنترنت أولاً من أجل فتح باب التجارة الإلكترونية مع مراعات ضوابط الشريعة الإسلامية، ثانياً بيان أهمية التجارة الإلكترونية بنسبة للاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي.

ولكن كان الاختلاف التي انفردت به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو من حيث المنهجية التي استعان بها الباحث في دراسته، فكانت مجمل الدراسات قد اعتمدت على المنهج الاستقرائي والتحليلي وافقة هذه الدراسة تلك الدراسات حول هذا المنهج إلا أنها إضافة المنهج الاستنباطي والوصفي والكيفي في دراسة التجارة الإلكترونية في ليبيا من خلال موقع السوق المفتوح، وهذا هو الفارق الثاني الذي انفردت به الدراسة من خلال حدود المطروحة للدراسة وجمع البيانات. وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها بحيث أنها راعت الجانب النظري لتجارة الإلكترونية الجانب التطبيقي، كذلك فهي الدراسة الأولى للتجارة الإلكترونية.